AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

تقييم الأداء المالي ومخاطر السوق للمصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية

Evaluating the financial performance and market risks of banks in the stock market

م . م سارة جبر حسين

جامعة ذي قار / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي

المستخلص

الهدف الرئيس للبحث هو استعراض المفاهيم المعاصرة في تقييم الأداء لتوفير قاعدة معرفية متينة، وضع نموذج نظري لتقييم الأداء المالي للمصارف العراقية، يرتكز على مؤشرات الأداء الحيوية: السيولة، والربحية، وكفاية رأس المال، وكفاءة التوظيف، تشخيص وتحليل المخاطر الرئيسية التي تواجه المصارف التجارية الخاصة في العراق، وبناء على البيانات المالية العامة المتوفرة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2019) ولغاية (2023)،أجري البحث على بعض المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية المتضمنة ستة مصارف بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية ولتحقيق أهداف الدراسة تم استعمال التحليل المالي للبيانات كما اعتمدت البحث على الاساليب الاحصائية المتمثلة في الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل بيتا ولتحقيق من أهداف البحث واختبار صحة فرضياته، ولقد وصلت الباحثة الى مجموعة من النتائج: أظهرت مؤشرات الأداء المالي للمصارف، أن معظم المصارف الخاصة حقت عوائد منخفضة، كما أن جميع المصارف تحتفظ بنسب سيولة تتجاوز النسبة القانونية (25%)، كل هذه المعطيات يمكن أن تعزز من سلامة ومتانة الجهاز المصرفي العراقي، واوصت الدراسة ضرورة قيام المصارف العراقية في زيادة العناية بتقييم أدائها المالي للوقوف على نقاط الضعف والقصور ومعالجتها، فضلا عن معرفة نقاط القوة وزيادتها لتطوير الأداء المالي للمصرف بما يتماشى مع الظروف الحالية لكي يستطيع منافسة المصارف الأخرى.

الكلمات المفتاحية: تقييم الأداء المالي، المخاطر السوقية

المقدمة

يشكل تقييم الأداء المالي جزءاً لا يتجزأ من الإدارة الحديثة وأداة رقابية رئيسة لضمان تحقيق الأهداف المؤسسية بكفاءة وفاعلية عبر هذه المتابعة، يتم رصد العمل المالي والمصرفي لتحديد جوانب النشاط والاستثمار، وتصحيح الأخطاء التنفيذية، وتجنب تكرارها مستقبلاً، مع تعزيز الجوانب الإيجابية.

إن المؤسسات المالية تستثمر في إمكانات ضخمة ومرتفعة التكلفة (مادية، فنية، تكنولوجية، وبشرية)، هذا الاستثمار يثير قلقاً متزايداً لدى الممولين والعملاء والأطراف المتعاملة بشأن كفاءة وفعالية استغلال هذه الموارد إذ يجب أن يضمن الاستغلال الأمثل لهذه الموارد تحقيق الهدف الجوهري: تقديم خدمات متميزة بأقل تكلفة وهذا الترابط بين الموارد والأهداف هو ما جعل تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ضرورة عالمية ملحة.

منهجية الدراسة

أولاً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن فشل المصارف في تحقيق أهدافها الأساسية (الربحية، والسيولة، والأمان) وتدهور مراكزها الائتمانية يشكّل تهديداً مباشراً لدورها في دفع عجلة النشاط الاقتصادي عبر مختلف القطاعات وبما أن هذا الأداء لا يمكن قياسه بدقة إلا من خلال التقييم المنتظم للأداء المصرفي، تصبح الحاجة ملحة للنظر في البيئة المحفوفة بالمخاطر التي تعمل فيها هذه المصارف، مما يستوجب عليها إدارة وقياس هذه الأخطار بشكل فعال لمواجهة التحديات.

ثانياً: أهمية البحث

يحتل تقييم الأداء المصرفي مكانة بارزة بوصفه ركيزةً أساسيةً للعملية الرقابية وتتفاوت مستويات أداء المصارف تبعاً للبيئات وظروف التشغيل المختلفة، مما يجعل عملية التقييم هي المعيار الحاكم على فعاليتها، وقد ازدادت أهمية هذا الموضوع بفضل التطور المستمر في الأساليب والأدوات والمعايير المستخدمة في التقييم، الأمر الذي يفرض ضرورة الحكم على أداء المصارف وقياس مدى التزامها بالمعايير التي أصبحت تستند إليها الأطراف ذات العلاقة في اتخاذ قراراتها.

ثالثاً: هدف البحث

الهدف الرئيس للبحث هو:

1. استعراض المفاهيم المعاصرة في تقييم الأداء لتوفير قاعدة معرفية متينة.

2. وضع نموذج نظري لتقييم الأداء المالي للمصارف العراقية، يرتكز على مؤشرات الأداء الحيوية: السيولة، والربحية، وكفاية رأس المال، وكفاءة التوظيف.

3. تشخيص وتحليل المخاطر الرئيسية التي تواجه المصارف التجارية الخاصة في العراق.

رابعاً: فرضية البحث

يؤدي التغير في الظروف الاقتصادية إلى تباين في الأداء المالي والمخاطر السوقية بين المصارف العراقية.

خامساً: الحدود الزمانية والمكانية للبحث

اقتصرت عينة الدراسة على القطاع المصرفي وشملت عشرة (10) مصارف مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وغطت الدراسة فترة زمنية مقدارها خمس سنوات، امتدت من عام 2006 حتى نهاية عام 2010.

الإطار المفاهيمي والاسس النظرية / المبحث الأول

المطلب الاول

أولا: مفهوم تقييم الأداء المالي:

يُعدّ تقييم الأداء المالي أحد أكثر الأدوات شيوعاً وشمولاً لقياس أداء المصارف يتضمن هذا المفهوم الإداري جوانب جوهرية تحدد نجاح أو فشل أي مؤسسة مالية، نظراً لارتباطه الوثيق بمسيرة حياتها وبنيتها الرقابية ولهذا، فإن تقييم الأداء المالي ليس مفهوماً جديداً في الأدبيات الإدارية والمالية والمحاسبية (طالب والمشهداني،2011: 63)؛ اذ يُمثل تقييم الأداء المالي الأداة الموحدة التي تعتمد عليها المصارف في مختلف أنشطتها، فهو ضروري للوقوف على مسار المصرف تجاه مجموعة من المتغيرات المعبرة عن نشاطه. من خلال استعمال المؤشرات المالية، يمكن بناء صورة واضحة ودقيقة للأداء السابق، وهو ما يُعدّ ركيزة أساسية لتخطيط وتطوير الأداء المستقبلي (السيسي، 2011، 199).

ثانيا: أهداف تقييم الأداء المالي:

لتقييم الأداء المالي أهمية كبرى حالياً، كونه يحدد كفاءة وفاعلية المصرف ومدى نجاحه في تحقيق الأهداف على مستويات وجوانب مختلفة، يمكن إبرازها كالتالي (القطب، 2012، 19) (Munir، et- al، 2011 99- 102) (الزبيدي، 2011، 53):

1. يُعدّ تقييم الأداء المالي أداة حيوية، حيث يحدد قدرة المصرف على تحقيق الأهداف المخططة عبر مقارنة النتائج الفعلية بالنتائج المستهدفة. تساعد هذه المقارنة في اكتشاف الانحرافات وتقديم الحلول التصحيحية، مما يعزز استمرارية المصرف.
2. علاوة على ذلك، يوفر التقييم صورة شاملة وواضحة عن أداء المصرف على كافة المستويات ودوره في دعم الاقتصاد الوطني. كما أنه يُبرز كفاءة تخصيص واستعمال الموارد المتاحة.
3. تسهم هذه العملية أيضاً في الإفصاح عن مدى توافق الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة مع البيئة التنافسية المحيطة بالمصرف. ومن خلال الأداء المالي الجيد، يصبح المصرف قادراً على الاستجابة الفعالة للفرص والتهديدات البيئية الجديدة، ويقل تعرضه لضغوط أصحاب المصالح مقارنة بالمصارف ذات الأداء المالي الضعيف.

ثالثا: مفهوم التحليل المالي واهدافه:

هو منهجية منظمة تهدف إلى فهم الوضع المالي للمصارف. تبدأ هذه العملية بجمع وتصنيف البيانات والمعلومات من القوائم المالية، تليها دراسة تفصيلية دقيقة لإيجاد الروابط والعلاقات بين مختلف مكوناتها على سبيل المثال، يركز التحليل على إظهار العلاقة بين الموجودات المتداولة (التي تمثل السيولة) والمطلوبات المتداولة (التي تشمل الودائع المختلفة)، وكذلك العلاقة بين أموال الملكية والالتزامات طويلة الأجل ،بعد ذلك يتم تفسير النتائج وتحديد أسبابها، بهدف اكتشاف مواطن الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية، إضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة واقتراح الحلول والتوصيات المناسبة في الوقت المناسب (الحيالي، 2009، 106).

يعتمد التحليل المالي بشكل أساسي على دراسة القوائم المالية (مخرجات النظام المحاسبي) والبيانات الإضافية المتاحة والغاية هي استخلاص معلومات غير ظاهرة بشكل مباشر أو مخفية بين الأرقام من خلال تحليل الوضع المالي ونتائج أعمال المصرف في الماضي والحاضر، يتم الحصول على مؤشرات تساعد في تقييم الأداء الحالي والتخطيط للمستقبل (أبو زيد، 2009).

رابعاً ـ أهداف التحليل المالي:

يُعدّ تقييم الأداء المالي أداة لا غنى عنها للمصارف، ويخدم الأهداف الرئيسية التالية:

(القصاص، 2010 :149) (مطر، 2006: 175):

1. تحديد الوضع المالي: الكشف عن الحقيقة الكاملة للوضع المالي للمصرف في الوقت الراهن.
2. تحليل الموقف الاستراتيجي: تقييم الموقف الاستراتيجي للمصرف من خلال تحديد نقاط القوة والضعف الداخلية، وتقييم الفرص والتهديدات الخارجية المحتملة.
3. رصد الاتجاهات: الكشف عن مسارات وتوجهات أداء المصرف العامة عبر فترات زمنية.
4. دعم اتخاذ القرار: استعمال المعلومات الناتجة عن التقييم لدعم قرارات الرقابة والتقييم واتخاذ الإجراءات التصحيحية.
5. توجيه الإدارة: تمكين إدارة المصرف من صياغة أهدافها ووضع سياساتها التشغيلية المستقبلية بشكل فعال ومستنير.

خامساً: أساليب تقييم الأداء المالي:

تُستخدم أدوات عديدة في مجال تحليل القوائم المالية. هذا التنوع في الأدوات والأساليب يعكس اختلافات جوهرية في عدة جوانب، أبرزها:

1. درجة التحليل المطلوبة: تختلف الأداة بناءً على عمق التفاصيل التي يسعى المحلل للوصول إليها.
2. مجالات استعمال النتائج: يتحدد اختيار الأسلوب وفقاً للغرض الذي ستُستخدم فيه نتائج التحليل.
3. احتياجات المستفيدين: تتباين الأدوات لتلائم المتطلبات المختلفة لمستخدمي القوائم المالية (كالإدارة، والمستثمرين، والدائنين).

يُشير هذا التعدد إلى أن اختيار أداة التحليل يخضع لعاملين رئيسين: مدى ملاءمتها لأغراض المحلل المالي من جهة، وطبيعة البيانات المالية المتاحة له من جهة أخرى (المنشد، 2005: 143) ويأتي تعدد هذه الأساليب نتيجة لاختلاف اتجاه وطبيعة ومجالات المقارنة التي يمكن أن يتضمنها التحليل وتُصنف هذه الأساليب كالآتي:

1- أسلوب اتجاه المقارنة (عمودي، أفقي):

ويتكون من:

أ- التحليل العمودي (الرأسي) Vertical Analysis:

يستند التحليل المذكور إلى منهجية التحليل العمودي للقوائم المالية، التي تقضي بتحليل كل قائمة بصورة فردية. ويتم ذلك بتحديد النسبة المئوية التي يمثلها كل عنصر أو مجموعة من العناصر ضمن القائمة المالية إلى إجمالي تلك القائمة (فوستر، 2011: 96). ويُعد هذا الأسلوب أداة تحليل مالي تتيح إجراء المقارنة بين البيانات الرقمية المتولّدة في المدة المالية نفسها (مطر، 2006: 24).

ب- التحليل الأفقي (تحليل الاتجاه) Horizontal Analysis:

يهتم التحليل الأفقي بدراسة التطور الزمني لعناصر القوائم المالية من خلال تتبع ومقارنة القيم المادية لهذه العناصر بين فترات مالية متعاقبة (المرسي واللحلح، 2006: 181)، يعتمد هذا التحليل على السجل التاريخي للمؤسسة، حيث تُقارَن النسب والمؤشرات المالية المستخرجة بالسنوات الماضية والغرض منه هو تحديد حجم التغير (سواء كان بالزيادة أو النقصان) الذي طرأ على كل بند في القوائم المالية المقارنة مع مرور الوقت، أي مقارنة قيمة البند الواحد عبر أوقات زمنية متعددة. (Thomas et al، 2003، 539)

2- أسلوب تحليل النسب المالية Financial Ration Analysis:

يُمثل توظيف النسب والمؤشرات المالية ضمن التحليل المالي وسيلة ضرورية لفهم وتقييم الوضع المالي للبنك. وتُعتبر هذه المؤشرات من أبرز الأدوات المستعملة في قياس كفاءة أداء البنك استنادًا إلى الأرقام والمعطيات الواردة في قوائمه المالية. إنها تُمكّن المحللين من استخلاص دلائل واضحة حول مدى كفاءة الإدارة المصرفية وقدرة البنك على تحقيق الأهداف الربحية رغم وجود تحديات ومخاطر متعددة. (Wheelen & Hunaer، 2000، 320).

المطلب الثاني: مخاطر السوق

أولاً: مفهوم خطر السوق:

إن انخراط المؤسسات المصرفية؛ ولاسيما الكبرى منها في أنشطة التداول يُعرّضها بالضرورة لمخاطر السوق، وتُعرف هذه المخاطر بأنها الخسائر الناجمة عن التقلبات العكسية في أسعار ومعدلات السوق المالية، بما في ذلك أسعار الأصول ومعدلات الفائدة (Koch & Macdonald، 2000: 126).

تُشير مخاطر السوق إلى التقلبات المنتظمة صعوداً وهبوطاً في أسعار جميع أدوات الاستثمار، وهي تقلبات يمكن التنبؤ بها ضمن دورات السوق المالي (العرض والطلب)، وتتعلق هذه المخاطر بشكل أساسي بسعر السهم وتستوجب تطبيق مبدأ تنويع محفظة الشركة كآلية رئيسية لمواجهة هذه التحركات السوقية (Brealey -5،et.al، 278 :2007).

ثانياً: تعريف خطر السوق

تمثل مخاطر السوق (Market Risk) مفهوماً محورياً في الأدبيات المالية، وقد تناولها الباحثون من زوايا متعددة تتفق مع اتجاهاتهم العلمية.

ضمن سياق هذه الدراسة، يمكن تعريف مخاطر السوق بأنها:

* المخاطر التي تتعرض لها الأرباح ورأس المال المصرفي نتيجة التغيرات في القيمة السوقية الكلية للأوراق المالية التي يحتفظ بها المصرف (Hudgins and Rose،215 :2008).

* حالة عدم التأكد التي تلازم عوائد المؤسسات المالية، والناتجة عن التقلبات في شروط السوق الأساسية، التي تشمل بشكل خاص أسعار الموجودات، ومعدلات الفائدة، وتذبذبات السوق، ومستويات السيولة (Saunders،95 :2002).

ثالثاً: أهمية قياس خطر السوق

تُصنَّف مخاطر السوق (Market Risk) ضمن المخاطر ذات الأهمية القصوى التي يتعين على الإدارة المصرفية إيلاؤها اهتماماً خاصاً، نظراً لتصنيفها بوصفها مخاطرة نظامية.

الماهية والإدارة

تتميز مخاطر السوق بكونها مخاطر لا يمكن تجنبها عبر آلية التنويع التقليدي للمحفظة الاستثمارية، لارتباطها بالظروف الاقتصادية الكلية التي تخرج عن نطاق سيطرة المصرف. بناءً على ذلك، يصبح من الضروري على المصارف ليس فقط تحديد وقياس المصادر النظامية للمخاطرة بدقة، بل كذلك فهم وقياس المخاطر الأساسية الكامنة التي تواجه المؤسسة وعليه، فإن الحاجة إلى التحويط (Hedging) ضد هذه المخاطر تصبح أمراً حتمياً.

تحديات التنبؤ بالعوائد

من جانب آخر، تتطلب العوائد التي تحققها المؤسسات المالية في ظل مخاطر السوق درجة عالية من التنبؤ بسبب حالة عدم التأكد المستمرة وينتج عدم اليقين هذا عن عدم الاستقرار في التفكير المالي الاستثماري، خاصة في مجال الاستثمار المحفظي، وذلك نتيجة للتقلبات السوقية المستمرة وعدم الاستقرار المتأصل في البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها المصارف. (Golub & Tilman،2000، 163).

رابعاً: أنواع خطر السوق

تُشير الأدبيات المالية إلى وجود تباين منهجي في تحديد وتصنيف أنواع المخاطر التي قد تواجه المؤسسات المصرفية ويعود هذا التباين بشكل أساسي إلى الزاوية التحليلية أو الموقع الذي يُنظر منه إلى تلك المخاطر.

يظهر هذا الاختلاف جلياً عند محاولة حصر أنواع المخاطر المصرفية. وفي هذا الإطار، تم التركيز على تصنيف محدد يشمل المخاطر الناجمة عن حدوث تغيرات في السوق التي تؤدي إلى آثار سلبية على المصرف وتُعرف هذه الفئة باسم مخاطر السوق .

1. خطر سعر الفائدة Interest Rate Risk

يُنشأ خطر سعر الفائدة كنتيجة طبيعية لوظيفة تحويل الموجودات التي تقوم بها المصارف فعندما تشتري المصارف أوراقاً مالية في السوق الأولية وتُصدر أوراقاً ثانوية تتميز بسمات سيولة واستحقاقات متباينة، فإنها تخلق تبايناً في آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات. هذا التباين هو المصدر الأساسي للخطر الذي يُعرف بـ خطر سعر الفائدة (الجميل، 2012: 216).

مفهوم الخطر وأسبابه

يعود خطر سعر الفائدة إلى التذبذب في صافي دخل الفوائد، والذي يُعزى إلى عاملين رئيسيين هما: التغيرات في المستوى العام لأسعار الفائدة، والتغيرات في مكونات موجودات ومطلوبات المصرف، بناءً على ذلك لا يمكن للمصرف تقييم الموجودات والمطلوبات بمعزل عن بعضها البعض، بل يجب مراعاة التوازن بين استحقاقات الموجودات والمطلوبات ويُعد سوء المواءمة (Mismatch) بين آجال الاستحقاق سبباً رئيسياً لحدوث هذا الخطر، ويواجه المصرف حافزاً لتمويل قروضه المتوسطة والطويلة الأجل عن طريق الاقتراض لآجال قصيرة، مستغلاً حقيقة أن أسعار الفائدة تكون أقل كلما قَلّ أجل الاستحقاق. إن هذا عدم التوازن الحقيقي لاستحقاقات الموجودات والمطلوبات هو ما يُشكل مخاطرة حقيقية (Koch & Scott، 2011: 136). وهناك نموذجان لقياس خطر سعر الفائدة وهما نموذج الفجوة ونموذج حساسية سعر الفائدة:

أ- نموذج الفجوة: Gap-Model

يقوم نموذج الفجوة على المبدأ الأساسي المتمثل في تحليل عدم التوافق (Mismatch) بين تواريخ استحقاق (أو إعادة تسعير) موارد المصرف (المطلوبات) وتواريخ استحقاق استثماراته (الموجودات) ضمن أطر زمنية محددة. ينتج عن هذا التباين نوعان رئيسيان من الفجوات: الفجوة الموجبة والفجوة السالبة.

الفجوة الموجبة (Positive Gap)

تحدث الفجوة الموجبة عندما تكون الموجودات ذات الحساسية لسعر الفائدة (Rate-Sensitive Assets - RSA) أكبر من المطلوبات ذات الحساسية لسعر الفائدة (Rate-Sensitive Liabilities - RSL) خلال فترة زمنية معلومة (الجميل، 2012: 239).

التأثير والاستراتيجية:

• عندما ترتفع أسعار الفائدة: يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة أسرع في دخل الفوائد على الموجودات المعاد تسعيرها مقارنة بزيادة مصاريف الفوائد على المطلوبات المعاد تسعيرها. ينتج عن ذلك زيادة في صافي دخل الفوائد (Net Interest Income - NII) وهامش صافي الفوائد.

• الاستراتيجية المثلى: لتعظيم الأرباح في هذه الحالة، يُفضل للمصرف إطالة تواريخ استحقاق الموارد المالية والحصول على استثمارات تستحق في أقرب وقت ممكن (Koch & Scott، 2011: 134).

الفجوة السالبة (Negative Gap)

تحدث الفجوة السالبة عندما تكون المطلوبات ذات الحساسية لسعر الفائدة (RSL) أكبر من الموجودات ذات الحساسية لسعر الفائدة (RSA) ضمن الإطار الزمني نفسه.

التأثير والاستراتيجية (Mishkin،234 :2001):

• عندما ترتفع أسعار الفائدة: ترتفع مصاريف الفوائد على المطلوبات القابلة لإعادة التسعير بمعدل أسرع من ارتفاع دخل الفوائد على الموجودات المعاد تسعيرها، مما يؤدي إلى انخفاض صافي دخل الفوائد وهامش صافي الفوائد.

• عندما تنخفض أسعار الفائدة: تنخفض مصاريف الفوائد على المطلوبات بمعدل أسرع من انخفاض دخل الفوائد على الموجودات. ينتج عن ذلك زيادة في صافي دخل الفوائد وهامش صافي الفوائد.

• الاستراتيجية المثلى: لتعظيم الأرباح في ظل هذا النوع من الفجوات، يُفضل للمصرف الاعتماد على التمويل قصير الأجل لتمويل استثمارات طويلة الأجل، حيث يؤدي ذلك إلى خلق فجوة سالبة تحقق المزيد من الأرباح عند انخفاض الأسعار (هندي، 2000: 208).

نموذج تحليل حساسية الفائدة Interest-Sensitivity Analysis

يهدف هذا النموذج بشكل أساسي إلى حماية المصرف من الآثار السلبية للتغيرات المحتملة في أسعار الفائدة على متوسط معدل الفائدة على الأموال المقترضة.

آلية عمل النموذج واستراتيجيات الإدارة

يتأثر الهامش الربحي للمصرف بالارتفاع والانخفاض في كل من معدلات الفائدة على الأموال المقرَضة والمقترَضة لتجنب التعرض لانخفاض في هذا الهامش، قد تلجأ إدارة المصرف إلى استراتيجية تتمثل في جعل نسبة حجم الاستثمار في الموجودات إلى حجم الأموال المقترضة مساوياً للواحد الصحيح.

إن إدارة المصرف تتعامل مع نموذج حساسية سعر الفائدة بمنهجية تسعى من خلالها إلى تعظيم العائد المتولّد، مما يجعل هذا النموذج أداة حاسمة في إدارة المخاطر وتوليد الأرباح في بيئة أسعار الفائدة المتقلبة. (النعيمي، 2005، 38).

2. خطر سعر الصرف Exchange Rate Risk

يُعدّ التعرض لتقلبات أسعار الصرف الأجنبي إحدى المخاطر الجوهرية التي تواجه المؤسسات المصرفية ففي غياب التغير في أسعار الصرف، لن تنشأ أي خسائر مترتبة على تغيرات قيمة العملات، والعكس صحيح (Bessis،267 :2002).

يُعرف سعر الصرف بأنه "سعر تبادل العملات بعضها ببعض" (النعيمي، التميمي، 2008: 161). وينشأ الخطر نتيجة للتقلبات اليومية التي تشهدها أسعار العملات الأجنبية الرئيسة في ضوء مناخ السوق.

تتعرض المصارف التي تزاول التداول بهذه العملات (سواء لحسابها الخاص أو لحساب عملائها) لمخاطرة التقلبات العكسية في أسعار الصرف، التي تشمل جانبي السوق: شراء العملات الأجنبية وبيعها (Roses & Hudgins،223 :2008).

متطلبات الإدارة تستلزم المخاطر الناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية وتذبذب أسعارها إلماماً كاملاً ودراسات وافية حول أسباب تقلبات الأسعار، وذلك بهدف إدارة هذا التعرض بفعالية (Koch & Scott،144 :2011).

3. خطر تغير الأسعار (التضخم)

تُعد تغيرات الأسعار وارتفاعها عاملاً حيوياً ومُسبباً أساسياً لخطر السوق، خاصة في سياق الاستثمار في الأوراق المالية إذ يؤدي هذا التغير في الأسعار إلى انخفاض قيمة الأوراق المالية وزيادة المعروض منها، مما يُفضي إلى نشأة المخاطرة (الجميل، 2012: 284).

يُعرف التضخم بأنه معدل التغير في المستوى العام للأسعار، حيث يُعبر عن هذا المستوى بالرقم القياسي للأسعار (كداوي، 2009: 190) وعندما يشهد اقتصاد بلد ما ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار، تنخفض تبعاً لذلك القوة الشرائية للوحدة النقدية.

يترك هذا الانخفاض آثاراً سلبية على جميع التعاملات ذات الطبيعة النقدية، كما أنه يُشوه عملية تقييم المشروعات الاستثمارية في كثير من الأحيان (كداوي، 2009: 190).

التضخم وتأثيره على عوائد المصارف عندما تتزايد نسب ارتفاع التضخم على مر الزمن، يطالب المستثمرون بعوائد أعلى لتعويض الانخفاض المستمر في القوة الشرائية لأموالهم. وفي هذه الحالة، قد يفوق الانخفاض في القوة الشرائية العائد الحقيقي المتحقق (المُقوّم بالأسعار الثابتة).

تتفاقم حدة هذه المخاطرة عندما تزيد المصارف من إجمالي استعمالاتها للأموال، مما ينعكس سلبًا على الدخل الصافي للمساهمين عند تقييمه بالأسعار الثابتة (الشماع، 2004: 96) ومن ثمَّ، يُشكل التضخم تحدياً مباشراً لكفاءة المصارف وقدرتها على تحقيق عوائد حقيقية موجبة للملاك.

الإطار العملي: تحليل وتقييم الأداء المالي للمصارف

المبحث الثاني / المطلب الأول

أولاً: تقييم الأداء للمصارف العراقية

1. المصرف الاهلي العراقي

الجدول (1) تقييم الأداء للمصرف الاهلي العراقي خلال المدة (2006-2010)

المؤشرات	مؤشرات السيولة		مؤشر كفاية رأس المال		مؤشر التوظيف (النشاط)		مؤشر الربحية	
السنوات	نسبة التداول	النقدية إلى إجمالي الودائع	حق الملكية إلى إجمالي الموجودات	حق الملكية إلى إجمالي الودائع	مضاعف الرافعة المالية	نسبة الملاءة	العائد إلى حق الملكية	العائد على الاستثمار
	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)

2019	1.99	1.47	1.09	0.51	2.04	1.04	-0.03	-0.30
2020	1.63	1.42	0.93	0.41	2.47	1.47	0.04	0.16
2021	1.68	1.05	0.31	0.34	2.91	1.91	0.06	0.28
2022	1.21	0.53	0.26	0.17	5.77	4.77	0.08	0.21
2023	0.71	0.74	0.21	0.14	7.25	6.25	0.08	0.16
Mean	1.44	1.04	0.56	0.31	4.09	3.09	0.05	0.10
Min	0.71	0.53	0.21	0.14	2.04	1.04	-0.03	-0.30
Max	1.99	1.47	1.09	0.51	7.25	6.25	0.08	0.28
Std	0.50	0.41	0.42	0.16	2.29	2.29	0.05	0.23

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المصارف السنوية.

تُظهر البيانات المُستخلصة من الجدول رقم (1) تباينات واضحة في مؤشرات الأداء المالي للمصارف خلال الفترة قيد الدراسة، على النحو الآتي:

1. مؤشرات السيولة

يلاحظ أن مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع تراوح بين (0.53**%**) حداً أدنى سنة (2022) و(1.47**%**) حدا أعلى سنة (2019) وبمتوسط سنوي (1.04) وانحراف معياري (0.41) ، إذ تبرز فيه أهمية السيولة ولاسيما في المصارف العراقية والبيئة التي تعمل فيها هذه المصارف التي يغلب عليها طابع التعامل النقدي وضرورة الاستعداد لمقابلة حركة السحوبات من الودائع، بينما تراوح مؤشر نسبة التداول بين (0.71 **%**) حدا أدنى سنة (2023) و(1.99**%**) حداً أعلى سنة (2019) وبمتوسط سنوي (1.44) وانحراف معياري (0.50) مما يؤشر أن جزءاً من النقدية التي كان يحتفظ بها

المصرف قد لا تتحول إلى استثمارات سريعة التحويل فهي من ناحية تجلب إيرادات ثابتة، ومن ناحية أخرى تعزز موقف السيولة للمصرف.

2. مؤشرات الملاءة المالية وهيكلة رأس المال

وقد شهد هذا المؤشر ارتفاعا ملحوظا خلال المدة وتراوح مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع بين (0.14%) حداً أدنى سنة (2023) و(0.51%) حداً أعلى سنة (2019) وبمتوسط سنوي (0.31%) وانحراف معياري (0.16)، وتراوح مؤشر حق الملكية إلى إجمالي الموجودات بين (0.21%) حداً أدنى سنة (2023) و(1.09%) حداً أعلى سنة (2019) وبمتوسط سنوي (0.56%) وانحراف معياري (0.42)،

وتراوح مؤشر مضاعف الرافعة المالية بين (2.04) حداً أدنى سنة (2019) و(7.25%) حداً أعلى سنة (2023) وبمتوسط سنوي (4.09%) وانحراف معياري (2.29)، إذ نلاحظ أن هذا المؤشر قد اتجه إلى الارتفاع مما يشير إلى أن المصرف أخذ يتبع سياسة هجومية تجاه التوسع في الائتمان بينما، تراوح مؤشر نسبة الملاءة بين (1.04%) حداً أدنى سنة (2019) و(6.25 %) حداً أعلى سنة (2023) وبمتوسط سنوي (3.09%) وانحراف معياري (2.29)، إذ يعكس ارتفاع نسب التوظيف عبر المدة قدرة المصرف على استعمال أمواله في استثمارات مالية وعدم بقاء موارده المالية معطلة.

3. مؤشرات الربحية

تراوح مؤشر العائد إلى حق الملكية بين (0.03-%) حداً أدنى سنة (2019) و(0.08%) حداً أعلى في سنة (2022،2023) وبمتوسط سنوي (0.05) وانحراف معياري (0.05) حيث أن هذه المصارف هي شركات مساهمة خاصة تسعى إلى تحقيق الأرباح لتعزيز موقفها السوقي وزيادة ثقة المتعاملين معها بينما يتراوح مؤشر العائد على الاستثمار بين (0.03-%) حداً أدنى سنة (2019) و(0.28) حداً أعلى سنة (2021) وبمتوسط سنوي (0.10%) وانحراف معياري (0.23)،

2. المتحد للاستثمار

الجدول (2) تقييم الأداء لمصرف المتحد للاستثمار خلال المدة (2006-2010)

المؤشرات	مؤشرات السيولة		مؤشر كفاية رأس المال		مؤشر التوظيف (النشاط)		مؤشر الربحية	
السنوات	نسبة التداول	النقدية إلى إجمالي الودائع	حق الملكية إلى إجمالي الموجودات	حق الملكية إلى إجمالي الودائع	مضاعف الرافعة المالية	نسبة الملاءة	العائد إلى حق الملكية	العائد على الاستثمار
	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)

-4.87	-0.06	0.70	1.70	2.44	0.61	0.06	3.26	2019
-0.63	-0.01	0.99	1.99	4.50	0.52	0.11	2.15	2020
0.17	0.00	1.30	2.30	2.00	0.43	0.16	2.52	2021
0.02	0.01	1.71	2.71	1.04	0.37	0.16	1.80	2022
0.02	0.00	1.50	2.50	1.36	0.40	0.16	2.08	2023
-1.06	-0.01	1.24	2.24	2.27	0.47	0.13	2.36	**Mean**
-4.87	-0.06	0.70	1.70	1.04	0.37	0.06	1.80	**Min**
0.17	0.01	1.71	2.71	4.50	0.61	0.16	3.26	**Max**
2.15	0.03	0.40	0.40	1.36	0.10	0.04	0.56	**Std**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المصارف السنوية.

تُظهر البيانات المُستخلصة من الجدول رقم (2) تباينات واضحة في مؤشرات الأداء المالي للمصارف خلال الفترة قيد الدراسة، على النحو الآتي:

1. مؤشرات السيولة

ويلاحظ أن مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع تراوح بين (0.06%) حداً أدنى سنة (2019) و(0.16%) حدا أعلى على التوالي (2021،2022،2023) وبمتوسط سنوي (0.13) وانحراف معياري (0.04) ، إذ تبرز فيه أهمية السيولة ولاسيما في المصارف العراقية والبيئة التي تعمل فيها هذه المصارف التي يغلب عليها طابع التعامل النقدي وضرورة الاستعداد لمقابلة حركة السحوبات من الودائع، بينما تراوح مؤشر نسبة التداول بين (1.80%) حدا أدنى سنة (2022) و(3.26%) حداً أعلى سنة (2019) وبمتوسط سنوي (2.36) وانحراف معياري (0.56) يشير ارتفاع الانحراف

المعياري إلى أن النقاط البيانية ليست قريبة من بعضها البعض، وهناك تباين كبير بين القيم بمعنى آخر، القيم الفردية في مجموعة البيانات متباعدة بشكل كبير.

2. مؤشرات الملاءة المالية وهيكلة رأس المال

وقد شهد هذا المؤشر ارتفاعا ملحوظا خلال المدة وتراوح مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع بين (1.04%) حداً أدنى سنة (2022) و(4.50%) حداً أعلى سنة (2020) وبمتوسط سنوي (2.27%) وانحراف معياري (1.36)، وتراوح مؤشر حق الملكية إلى إجمالي الموجودات بين (0.37%) حداً أدنى سنة (2022) و(0.61%) حداً أعلى سنة (2019) وبمتوسط سنوي (0.47%) وانحراف معياري (0.10)،

وتراوح مؤشر مضاعف الرافعة المالية بين (1.70) حداً أدنى سنة (2019) و(2.71 %) حداً أعلى سنة (2022) وبمتوسط سنوي (2.24%) وانحراف معياري (0.40)، تراوح مؤشر نسبة الملاءة بين (0.70%) حداً أدنى سنة (2019) و(1.71%) حداً أعلى سنة (2022) وبمتوسط سنوي (1.24%) وانحراف معياري (0.40)، إذ يعكس ارتفاع نسب التوظيف عبر المدة قدرة المصرف على استعمال أمواله في استثمارات مالية وعدم بقاء موارده المالية معطلة.

3. مؤشرات الربحية

وتراوح مؤشر العائد إلى حق الملكية بين (0.06-%) حداً أدنى سنة (2019) و(0.01%) حداً أعلى في سنة (2022) وبمتوسط سنوي (0.01-) وانحراف معياري (0.03) بينما يتراوح مؤشر العائد على الاستثمار بين (4.87-%) حداً أدنى سنة (2019) و(0.17) حداً أعلى سنة (2021) وبمتوسط سنوي (1.06%-) وانحراف معياري (2.15).

3. مصرف الاستثمار العراقي

الجدول (3) تقييم الأداء لمصرف الاستثمار العراقي خلال المدة (2006-2010)

المؤشرات	مؤشرات السيولة		مؤشر كفاية رأس المال		مؤشر التوظيف (النشاط)		مؤشر الربحية	
السنوات	نسبة التداول	النقدية إلى إجمالي الودائع	حق الملكية إلى إجمالي الموجودات	حق الملكية إلى إجمالي الودائع	مضاعف الرافعة المالية	نسبة الملاءة	العائد إلى حق الملكية	العائد على الاستثمار
	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)
2019	1.81	1.49	0.52	1.32	2.14	1.14	0.001	0.01

0.004	0.0001	1.03	2.03	1.42	0.57	1.44	1.90	2020
1.06	0.02	1.15	2.15	1.20	0.56	1.33	1.81	2021
0.09	0.00	1.47	2.47	1.28	0.48	1.31	1.59	2022
0.25	0.03	1.65	2.66	1.34	0.45	1.15	1.91	2023
0.28	0.01	1.29	2.29	1.31	0.52	1.34	1.80	Mean
0.004	0.0001	1.03	2.03	1.20	0.45	1.15	1.59	Min
1.06	0.03	1.65	2.66	1.42	0.57	1.49	1.91	Max
0.45	0.01	0.26	0.26	0.08	0.05	0.13	0.13	Std

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المصارف السنوية.

تُظهر البيانات المُستخلصة من الجدول رقم (3) تباينات واضحة في مؤشرات الأداء المالي للمصارف خلال الفترة قيد الدراسة، على النحو الآتي:

1. مؤشرات السيولة

يُلاحظ أن مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع قد تراوح ضمن مدى ضيق، حيث بلغ حده الأدنى (1.15%) في عام (2023) وحده الأقصى (1.49%) في عام (2019)، بمتوسط سنوي قدره (1.34) وانحراف معياري منخفض (0.13). تعكس هذه النتائج الأهمية الحيوية للسيولة في سياق عمل المصارف العراقية، خصوصًا في بيئة مالية يغلب عليها الطابع النقدي، مما يستلزم جاهزية عالية لمواجهة طلبات السحب المُتوقعة على الودائع.

فيما يخص السيولة قصيرة الأجل، تراوح مؤشر نسبة التداول بين حد أدنى بلغ (1.59%) في عام (2022) وحد أعلى (1.91%) في عام (2023)، بمتوسط سنوي (1.80) وانحراف معياري (0.13) يدل الانحراف المعياري المحدود على انخفاض تشتت البيانات واتساق كبير بين القيم المُسجلة للمؤشر، مما يشير إلى أن معظم نقاط البيانات تتمركز حول المتوسط الحسابي. وقد شهد هذا المؤشر ارتفاعاً ملحوظاً على مدار مدة التحليل.

2. مؤشرات الملاءة المالية وهيكلة رأس المال

* حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع: تراوح هذا المؤشر بين حد أدنى (1.20%) في عام (2021) وحد أعلى (1.42%) في عام (2020)، بمتوسط سنوي (1.31%) وانحراف معياري (0.08).

* حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات: سجل المؤشر حداً أدنى بلغ (0.45%) في عام (2023) وحداً أعلى (0.57%) في عام (2020)، بمتوسط سنوي (0.52%) وانحراف معياري ضئيل (0.05).

* مضاعف الرافعة المالية: تراوحت قيمته بين (2.03) حداً أدنى في عام (2020) و(2.66) حداً أعلى في عام (2023)، بمتوسط سنوي (2.29) وانحراف معياري (0.26).

* نسبة الملاءة: بلغت أدنى مستوياتها (1.03%) في عام (2020) وأقصاها (1.65%) في عام (2023)، بمتوسط سنوي (1.29%) وانحراف معياري (0.26). يعكس الارتفاع المُستمر في نسب التوظيف خلال المدة كفاءة المصرف في استغلال موارده المالية وتحويلها إلى استثمارات مُنتجة بدلاً من بقائها مُعطلة.

3. مؤشرات الربحية

* العائد على حقوق الملكية (ROE): ظهر تباين كبير حيث تراوح بين (0.0001%) كحد أدنى في عام (2020) و(0.03%) كحد أعلى في عام (2023)، بمتوسط سنوي يقارب الصفر (0.0001) وانحراف معياري (0.01).

* العائد على الاستثمار (ROI): تراوح هذا المؤشر بين (0.01%) حداً أدنى في عام (2020) و(1.06%) حداً أعلى في عام (2021)، بمتوسط سنوي (0.28%) وانحراف معياري مرتفع نسبياً (0.45).

4. مصرف الائتمان العراقي

الجدول (4) تقييم الأداء لمصرف الائتمان العراقي خلال المدة (2006-2010)

المؤشرات	مؤشرات السيولة		مؤشر كفاية رأس المال		مؤشر التوظيف (النشاط)		مؤشر الربحية	
السنوات	نسبة التداول	النقدية إلى إجمالي الودائع	حق الملكية إلى إجمالي الموجودات	حق الملكية إلى إجمالي الودائع	مضاعف الرافعة المالية	نسبة الملاءة	العائد إلى حق الملكية	العائد على الاستثمار
	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)
2019								

0.70	0.02	0.59	1.59	1.89	0.62	2.53	2.87	
-0.09	-0.02	0.76	1.76	1.43	0.57	2.17	2.33	2020
-3.85	-0.01	0.78	1.79	1.35	0.56	2.36	2.25	2021
-0.22	-0.02	0.62	1.62	1.81	0.62	2.71	2.78	2022
0.04	0.04	0.36	1.36	3.29	0.74	1.26	2.00	2023
-0.68	0.002	0.62	1.62	1.95	0.62	2.21	2.45	Mean
-3.85	**-0.02**	**0.36**	**1.36**	**1.35**	**0.56**	**1.26**	**2.00**	**Min**
0.70	**0.04**	**0.78**	**1.79**	**3.29**	**0.74**	**2.71**	**2.87**	**Max**
1.80	**0.03**	**0.17**	**0.17**	**0.78**	**0.07**	**0.57**	**0.37**	**Std**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المصارف السنوية.

تُظهر البيانات المُستخلصة من الجدول رقم (4) تباينات واضحة في مؤشرات الأداء المالي للمصارف خلال الفترة قيد الدراسة، على النحو الآتي:

1. مؤشرات السيولة

يلاحظ أن مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع تراوح بين (1.26%) حداً أدنى سنة (2023) و(2.71%) حدا أعلى سنة (2022) وبمتوسط سنوي (2.21) وانحراف معياري (0.57) ، إذ تبرز فيه أهمية السيولة ولاسيما في المصارف العراقية والبيئة التي تعمل فيها هذه المصارف التي يغلب عليها طابع التعامل النقدي وضرورة الاستعداد لمقابلة حركة السحوبات من الودائع، بينما تراوح مؤشر نسبة التداول بين (2.00%) حدا أدنى سنة (2023) و(2.87%) حداً أعلى سنة (2019) وبمتوسط سنوي (2.45) وانحراف معياري (0.37).

2. مؤشرات الملاءة المالية وهيكلة رأس المال

وقد شهد هذا المؤشر ارتفاعا ملحوظا خلال المدة وتراوح مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع بين (1.35%) حداً أدنى سنة (2021) و(3.29%) حداً أعلى سنة (2023) وبمتوسط سنوي (1.95%) وانحراف معياري (0.78)، وتراوح مؤشر حق الملكية إلى إجمالي الموجودات بين (0.56%) حداً أدنى سنة (2021) و(0.74 %) حداً أعلى سنة (2023) وبمتوسط سنوي (2.21%) وانحراف معياري (0.57)،

وتراوح مؤشر مضاعف الرافعة المالية بين (1.36) حداً أدنى سنة (2023) و(1.79%) حداً أعلى سنة (2021) وبمتوسط سنوي (1.62%) وانحراف معياري (0.17)، تراوح مؤشر نسبة الملاءة بين (0.36%) حداً أدنى سنة (2023) و(0.78 %) حداً أعلى سنة (2021) وبمتوسط سنوي (0.62%) وانحراف معياري (0.17).

3. مؤشرات الربحية

وتراوح مؤشر العائد إلى حق الملكية بين (0.02 -%) حداً أدنى سنة (،2022،2020) و(0.04%) حداً أعلى في سنة (2023) وبمتوسط سنوي (0.002) وانحراف معياري (0.03) بينما يتراوح مؤشر العائد على الاستثمار بين (3.85-%) حداً أدنى سنة (2021) و(0.70) حداً أعلى سنة (2019) وبمتوسط سنوي (0.68%-) وانحراف معياري (1.80).

5. **المصرف التجاري العراقي**

الجدول (5) تقييم الأداء لمصرف التجاري العراقي خلال المدة (2019-2023)

المؤشرات	مؤشرات السيولة		مؤشر كفاية رأس المال		مؤشر التوظيف (النشاط)		مؤشر الربحية	
السنوات	نسبة التداول	النقدية إلى إجمالي الودائع	حق الملكية إلى إجمالي الموجودات	حق الملكية إلى إجمالي الودائع	مضاعف الرافعة المالية	نسبة الملاءة	العائد إلى حق الملكية	العائد على الاستثمار
	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)
2019	3.22	1.15	0.66	2.16	1.56	0.57	0.04	0.04
2020	3.01	1.63	0.64	1.96	1.65	0.65	0.02	0.03
2021	2.23	1.47	0.50	1.13	2.00	1.00	0.12	0.19

0.05	0.04	0.63	1.63	1.97	0.61	1.12	2.92	2022
0.03	0.04	0.62	1.62	1.94	0.62	0.91	2.97	2023
0.07	0.052	0.69	1.69	1.83	0.61	1.26	2.87	Mean
0.03	0.02	0.57	1.56	1.13	0.50	0.91	2.23	Min
0.19	0.12	1.00	2.00	2.16	0.66	1.63	3.22	Max
0.07	0.04	0.17	0.18	0.40	0.06	0.29	0.38	Std

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المصارف السنوية.

تُظهر البيانات المُستخلصة من الجدول رقم (5) تباينات واضحة في مؤشرات الأداء المالي للمصارف خلال الفترة قيد الدراسة، على النحو الآتي:

1. مؤشرات السيولة

يلاحظ أن مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع تراوح بين (0.91%) حداً أدنى سنة (2023) و(1.63%) حدا أعلى سنة (2020) وبمتوسط سنوي (1.26) وانحراف معياري (0.29)، إذ تبرز فيه أهمية السيولة ولاسيما في المصارف العراقية والبيئة التي تعمل فيها هذه المصارف التي يغلب عليها طابع التعامل النقدي وضرورة الاستعداد لمقابلة حركة السحوبات من الودائع، بينما تراوح مؤشر نسبة التداول بين (2.23%) حدا أدنى سنة (2021) و(3.22%) حداً أعلى سنة (2019) وبمتوسط سنوي (2.87) وانحراف معياري (0.38).

2. مؤشرات الملاءة المالية وهيكلة رأس المال

وقد شهد هذا المؤشر ارتفاعا ملحوظا خلال المدة وتراوح مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع بين (1.13%) حداً أدنى سنة (2021) و(2.16%) حداً أعلى سنة (2019) وبمتوسط سنوي (1.83%) وانحراف معياري (0.40)، وتراوح مؤشر حق الملكية إلى إجمالي الموجودات بين (0.50%) حداً أدنى سنة (2021) و(0.66%) حداً أعلى سنة (2019) وبمتوسط سنوي (0.61 %) وانحراف معياري (0.06).

وتراوح مؤشر مضاعف الرافعة المالية بين (1.56) حداً أدنى سنة (2019) و(2.00%) حداً أعلى سنة (2021) وبمتوسط سنوي (1.69%) وانحراف معياري (0.18)، تراوح مؤشر نسبة الملاءة بين (0.57%) حداً أدنى سنة

(2019) و(1%) حداً أعلى سنة (2021) وبمتوسط سنوي (0.69 %) وانحراف معياري (0.17)، إذ يعكس ارتفاع نسب التوظيف عبر المدة قدرة المصرف على استعمال أمواله في استثمارات مالية وعدم بقاء موارده المالية معطلة.

3. مؤشرات الربحية

وتراوح مؤشر العائد إلى حق الملكية بين (0.02%) حداً أدنى سنة (2020) و(0.12%) حداً أعلى في سنة (2021) وبمتوسط سنوي (0.05) وانحراف معياري (0.04) بينما يتراوح مؤشر العائد على الاستثمار بين (0.03%) حداً أدنى سنة (2020) و(0.19) حداً أعلى سنة (2021) وبمتوسط سنوي (0.07%) وانحراف معياري (0.07).

المطلب الثاني: قياس خطر السوق للمصارف العراقية عينة الدراسة

الجدول (6) قيم متوسط العائد والانحراف المعياري وبيتا لمصارف سوق العراق للأوراق المالية

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023	متوسط العائد	الانحراف المعياري	بيتا Beta
المصرف الأهلي العراقي	-0.30	0.16	0.28	0.21	0.16	0.10	0.23	-0.09
مصرف المتحد للاستثمار	-4.87	-0.63	0.17	0.02	0.02	-1.06	2.15	2.54
مصرف الاستثمار العراقي	0.01	0.004	1.06	0.09	0.25	0.28	0.45	0.37
مصرف الائتمان العراقي	0.70	-0.09	-3.85	-0.22	0.04	-0.68	1.80	-1.05
مصرف التجاري العراقي	0.04	0.03	0.19	0.05	0.03	0.07	0.07	0.06

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

يبين الجدول (6) بيانات المتغيرات للمصارف عينة الدراسة لسوق العراق للأوراق المالية ففي العمود الأول يبين درجة متوسط عائد السوق للمصارف عينة الدراسة ويقابلها في العمود الثاني الانحراف المعياري، أما الثالث فيبين معامل بيتا للمصارف عينة الدراسة ويمكن مناقشة بيانات الجدول وكما يلي:

يتبين من الجدول أن درجات متوسط العائد في سوق العراق للأوراق المالية للمصارف عينة الدراسة تتراوح ما بين (0.28) حصل عليها مصرف الأهلي العراقي كأعلى قيمة و(4.87-) كأدنى قيمة حصل عليها مصرف المتحد

للاستثمار، ففي هذا السوق نجد أن درجات متوسط العائد متفاوتة للمصارف في سوق العراق، ونجد أن اغلب المصارف تحقق أرباح وبنسب بسيطة يقابله الاحتفاظ بالسيولة وفوات الفرص الاستثمارية، ففي هذا الجدول نجد أن مصرف الاستثمار العراقي قد حصل على أعلى درجات متوسط العائد (0.28) من بين المصارف في سوق العراق للأوراق المالية ،أما المصرف الذي حصل على اقل متوسط عائد هو مصرف المتحد للاستثمار فبلغ (1.06-)، ويمكن تفسير ذلك بأن المصارف تحقق عائداً هامشياً التي مقابل سيولة علية تحتفظ بها.

بلغ مقدار معامل بيتا للمصرف مصرف الاستثمار العراقي مقداره (0.37) أي إن ($\beta < 1$) وهي دليل على أن معامل بيتا أصغر من (1) وهو دلالة على أن هناك تباين في محفظة السوق وهي الحالة المثلى التي تسعى إلى بلوغها المحفظة الاستثمارية في المصرف. وبلغ مقدار معامل بيتا للمصرف الأهلي العراقي (0.09-) أي إن ($\beta = 1$) وهي أفضل حالة تصل إليها المحفظة لان مقدار المخاطرة السوقية المصاحبة للعوائد المتحققة التي لا يمكن تجنبها بالتنويع تكون مقبولة وهذا حافز للمستثمرين ومدير المحفظة على اختيار أسهم محفظتهم من هذه الأسواق لأنها تحقق معامل تباين مساوياً لمعامل تباين السوق.

أما معامل بيتا مصرف المتحد للاستثمار مقداره (2.54) أي إن ($\beta > 1$) وهذا دلالة على أن طبيعة الأسهم المكونة للمحفظة من نوع الأسهم الهجومية، وهذا يدل على أن ارتفاع حدة المخاطرة السوقية التي تتعرض لها هذه المحفظة الاستثمارية عالية التي في المقابل تحقق مقداراً عالياً من العوائد ليتمكن المصرف من مواجهة التقلبات السوقية الكبيرة والمتذبذبة الحاصلة في السوق.

المبحث الثالث / الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجـات

1. إن عملية تقييم الأداء للمصارف ذات أهمية على أساس أن القيام بعملية تقييم مستمرة أو دورية لأداء المصرف تعد القاعدة التخطيطية والتنفيذية لبرامج تطوير ودعم المصارف التي تشكل حجر الزاوية لأي نظام مالي متقدم.
2. إن تعزيز أداء المصارف التجارية العراقية لاستعادة موقعها القيادي بين المصارف المتميزة والعمل على تفعيل وتطوير نظام تقييم الأداء الحالي باستيعاب نقاط ضعفه وتأمين جوانب القوة فيه بأسلوب علمي واضح.
3. انخفاض مستوى الملاءة المالية في المصارف العراقية على الرغم من الأوضاع غير الطبيعية التي يمر بها القطاع المصرفي العراقي، نلاحظ أن المصارف التجارية العراقية عملت على زيادة نسبة كفاية رأسمالها عن النسبة المقررة على وفق معيار بازل والبنك المركزي العراقي لاسيما المصارف الأهلية إذ تجاوزت النسبة (20%) في مصرف الائتمان العراقي، فضلاً عن أن المصارف عينة الدراسة لم تطبق مقررات لجنة بازل بأسلوب علمي سليم، وقد يعود السبب في ذلك إلى زيادة حدة مستوى التنافس بسبب ارتفاع عدد المصارف العاملة في سوق محدودة، مما يؤثر في الحصة السوقية للمصرف الواحد.
4. أظهرت مؤشرات الأداء المالي للمصارف، أن معظم المصارف الخاصة حقت عوائد منخفضة، كما أن جميع المصارف تحتفظ بنسب سيولة تتجاوز النسبة القانونية (25%)، كل هذه المعطيات يمكن أن تعزز من سلامة ومتانة الجهاز المصرفي العراقي.

5. أن متوسطات العوائد لعينة الدراسة في سوق العراق للأوراق المالية قد انخفضت على نحوٍ متزايد خلال المدة 2019، 2020، وهذا مؤشر سلبي على مستويات الأداء المصرفية.

6. وجود تباين بين مستويات أداء المصارف العراقية والذي ينعكس واضحاً على نجاحها في أداء نشاطاتها المصرفية وكذلك في تعرضها لخطر السوق لأنها أكثر انفتاحا على السوق العالمية.

ثانياً: توصيات

1. على المصارف العراقية زيادة العناية بتقييم أدائها المالي للوقوف على نقاط الضعف والقصور ومعالجتها، فضلا عن معرفة نقاط القوة وزيادتها لتطوير الأداء المالي للمصرف بما يتماشى مع الظروف الحالية لكي يستطيع منافسة المصارف الأخرى.

2. يجب على المصارف العراقية القيام بعمليتين إداريتين على نحوٍ متكامل للتوصل إلى نتائج الأداء المالي والتعرف على مدى فاعلية وكفاءة المصرف وهاتان العمليتان هما عملية التحليل المالي وعملية تقييم الأداء.

3. استحداث قسم خاص بإدارة المخاطر يكون من مسؤوليته إدارة جميع المخاطر بأنواعها وتكوين أطر مهارية تجيد التعامل مع المخاطر المصرفية المتعددة والمتنوعة.

4. يجب الاحتفاظ برأس مال المصارف العراقية بما يتناسب مع حجم رؤوس أموال المصارف من اجل تخفيض المخاطر التي يتعرض لها.

5. التوجه لإنشاء كيان مؤسسي لضمان الودائع يهدف إلى تعزيز وتدعيم الثقة بالنظام المصرفي وتخفيف الأعباء عن كاهل البنك المركزي عند وقوع الأزمات المصرفية.

6. على المصارف العراقية أن تمسك أو أن تحتفظ بموجودات تتراوح بين موجودات شبه سائلة وموجودات غير سائلة، إذ إن الموجودات شبه السائلة يمكن تحويلها إلى نقد ودون خسارة، فكلما كانت محفظة المصرف متكونة من هذه الموجودات كان أفضل لها لتوفير حاجاتها من السيولة.

المصادر

1. أبو زيد، محمد المبروك، (2009)، التحليل المالي- شركات واسواق مالية، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية.
2. الجميل، سرمد كوكب، (2002)، المؤسسة المصرفية العربية- التحديات الخيارات في عصر العولمة، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد(72)، أبو ظبي، الأمارات.
3. الحيالي، وليد ناجي، (2009)، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، موسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان – الاردن.
4. الزبيدي، حمزة محمود، (2011)، التحليل المالي لأغراض تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل، ط2، الوراق للنشر والتوزيع، عمان الاردن.

5. السيسي، صلاح الدين حسن، (2011)، الموسوعة المصرفية العلمية العملية، ج2، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر.
6. الشماع، خليل محمد حسن، (2002)، تحليل وتقييم اداء المصارف، (ورقة عمل)، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، معهد التدريب المالي والمصرفي، صنعاء، اليمن.
7. طالب، علاء فرحان، المشهداني، ايمان شيحان، (2011)، الحوكمة المؤسسية والاداء المالي الاستراتيجي للمصارف، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الاردن.
8. فوستر، جورج، (2011)، تحليل القوائم المالية، تعريب، خالد علي كاجيجي، ابراهيم ولد محمد فال، دار المريخ، الرياض.
9. القصاص، خليل محمد، (2010)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والموازنات التقديرية -تطبيقات عملية في البنوك والمؤسسات المصرفية، اتحاد المصارف العربية.
10. القطب، محي الدين، (2012)، الخيار الاستراتيجي واثره في تحقيق الميزة التنافسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الاردن.
11. الكداوي، طلال محمد، (2009)، تقييم القرارات الاستثمارية، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
12. المرسي، جمال الدين، اللحلح، احمد عبدالله، (2006)، الادارة المالية، مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الاسكندرية.
13. مطر، محمد، (2006)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
14. المنشد، وحيد جبر خلف، (2005)، خصخصة المصارف في البلدان العربية، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
15. النعيمي، زهراء احمد، (2005)، تقييم الأداء المالي للمصارف الأهلية في العراق للفترة (1999-2001)، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
16. النعيمي، عدنان تايه، التميمي، ارشد، (2008)، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الاردن.
17. هندي، منير ابراهيم، (2000)، إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، ط3، الاسكندرية، المكتب العربي الحديث.

18-Bessis، Joel.، (2002)، "Risk Management in Banking".copyright by John Wiley & sons ltd، west susses، p (019) 1un، England.

19- Brealey، Richard. A، Myers، Stewart. C & Marcus، Alan، (2007)، Fundamentals of Corporate Finance، Mc Graw- Hill Higher.

20- Frederics S. Mishkin، (2001)، **The Economics of Money، Banking and Financial Markets**، 6th Ed.، Addison Wesley، Longman.

21- Golub، Bennett W.، Tillman، Leo M، (2000)، Risk Management approaches for Fixed income Market،، John Wiley Son's Inc Publishing، United State of America.

22- Koch، Timothy W. & Macdonald، S. Scott، (2000)، Bank Management، 4th ed..

23- Munir، et - al، (2011)، "An Analytical Framework to Examine Changes in Performance Measurement Systems within the Banking Sector"، Australasian Accounting Business and

Finance Journal، Volume (5)، Issue (1)، University of Wollongong، Australia، Vol. (15)، No. (6).

24- Peter S. Rose and Sylvia C. Hudgins، (2008)، Bank Management & Financial Services، Mc Graw Hill Education، New York.

25- Peter S. Rose and Sylvia C. Hudgins، (2008)، Bank Management & Financial Services، Mc Graw Hill Education، New York.

26- Saunders، A. M.، and Cornett، M.، (2002)،"**Financial Institutions Management**: Risk-Management Approach" 4th Edition، Mc Grew- Hill، New York. U.S.A.

27- Thomas p. Edmonds، Cinder، D. (2003)، "fundamental Manageerial Accounting Inc concept.، Journal of Accounting Research، Vol. (31)، Studies on International Accounting، pp.(183-223).

28- Wheelen، T. & Hunger، D.، (2000)، "Strategic Management and Business Policy"، 3.ed.، West Pup.، USA.